# أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة و دعم التنمية المستدامة

**د. نوري منير / أ. بارك نعيمة**
**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**
**جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف**
**naimabarek@yahoo.com**

## *Résumé:*

***Nos vies aujourd'hui une attention considérable en raison de problèmes environnementaux et les problèmes multiples et complexes et aux défis de l'avenir de l'humanité, est devenue un sujet de débat dans le monde entier par les professionnels et les milieux intéressés dans l'environnement, ce qui a accru l'importance du développement des médias en termes d'être un outil pour le transfert de la connaissance de l'environnement et des moyens directs de communication de l'information sur L'environnement et sur la façon de protéger et d'éliminer les problèmes qui empêchent la réalisation de la protection de l'environnement et le développement durable Consciente de spécialistes et personnes intéressées par l'environnement et l'importance écologique des liens complexes et les aspects du développement, social, culturel et économique. Devenir en raison de recherche de différentes manières et les moyens de contact et de communiquer sur le problème environnemental de façon à rendre tous les membres de la société, positif dans la préservation de l'environnement à résoudre la question de l'environnement afin de contribuer à la protection de l'environnement Et c'est ainsi que la réalisation du développement durable.***

**ملخص**:

***تشهد حياتنا اليوم اهتماما كبيرا بالبيئة بسبب مشاكلها وإشكالياتها المعقدة والمتشعبة وما تطرحه من تحديات على مستقبل البشرية، ولقد أصبحت محل نقاش عالمي من قبل المختصين والمهتمين بالبيئة، هذا ولقد ازدادت أهمية أجهزة الإعلام التنموي من حيث كونه أداة لنقل المعرفة البيئية والوسيلة المباشرة لإيصال المعلومات عن البيئة وكيفية حمايتها والقضاء على المشاكل التي تقف دون تحقيق حماية بيئية وتنمية مستدامة.***

***ووعيا من المختصين والمهتمين بالبيئة بأهمية الجانب الايكولوجي وارتباطه وتشابكه بالجانب التنموي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي .أصبح من الواجب البحث في الطرق والوسائل المختلفة في الاتصال والتخاطب حول الإشكالية البيئية بحيث تجعل كل أفراد المجتمع فاعلين وايجابيين في المحافظة على البيئة القيام بحل المسألة البيئية قصد المساهمة في حماية البيئة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.***

## مقدمة:

مع بداية القرن الواحد والعشرين وفي ضوء مفهوم العولمة شهدت مناطق عديدة من العالم أزمات حادة تجاوزت آثارها الاقتصادية والاجتماعية الحدود الإقليمية كما يتوقع أن يعاني العالم من هذه الآثار لسنوات عديدة في المستقبل، ففي مطلع السبعينات مثلا ظهرت أزمة الطاقة وتلتها أزمة الغذاء وأخيرا أزمة التلوث البيئي (أو المحافظة على التوازن البيئي)، نجد أن تحقيق التنمية المستدامة وتدعيمها أصبح مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية كما أصبحت أبعاد التنمية المختلفة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح وتحديث مجتمعاتها. وتشمل أبعاد التنمية المستدامة المختلفة: البعد الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، والثقافي، والبيئي، لذا نجد الدول اليوم تدعم مختلف أجهزة الإعلام من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

**1- مفهوم البيئة:**

البيئة هي مستودع للموارد والخزان الشامل لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتتجلى في الأنظمة المائية والهوائية والتربة والغابات والكائنات الحية والأنظمة الايكولوجية الداعمة للحياة في هذا الكوكب.[1]

والبيئة أيضا هي الإطار الطبيعي الذي يتفاعل معه الإنسان ويعيش معه وفيه وحين نضع في طليعة اهتمامات الشأن البيئي الحفاظ على موارد الطبيعة فنحن نعني الحفاظ على استمرار الحياة الإنسانية وهدف الحفاظ على توازن الموارد الطبيعية من حيوان ونبات وماء وهواء هو الحفاظ على مقومات الوجود للأجيال المقبلة من هنا أن مفهوم التوازن البيئي لا يتحقق إلا بإقامة مفهوم مواز للتنمية الشاملة الملائمة.[2]

كما تمثل البيئة أيضا المحيط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة في حالة توازن يضمن استمرارية عيشها وإنتاجها بما يخدم الإنسان وحاجياته الأساسية، ويتبع ذلك بالضرورة المحيط البيئي الناتج عن أنشطة الأفراد الاقتصادية والاجتماعية.[3]

إلا أن المفهوم الحالي للبيئة ومشكلات تلوثها في كل مجالاتها لم يجتذب الاهتمام إلا منذ أن بدأت الثورة الصناعية في أوروبا، وكثر استخدام الفحم الحجري فيها كمادة رئيسية للوقود، فمنذ ذلك الوقت أخذ الاهتمام بالتلوث البيئي يتزايد بسرعة مع تزايد عوامل ومصادر هذا التلوث وأهمها تزايد مظاهر النشاط البشري في جميع مجالات التنمية بمختلف أشكالها، وبدأت الحكومات في كثير من الدول، وخصوصا الدول المصنعة تصدر القوانين التي من شأنها الحفاظ على البيئة.[4]

وان تعددت وتفرعت البيئة فلا تخرج عن معناها الشامل، الذي يعرفها باعتبارها الإطار الشامل الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا ويجد فيه مقومات بقائه. ووفقا لهذا التعريف يصنف العلماء مكونات البيئة بمكونين رئيسيين، وهما المكونات الحية والمكونات غير الحية. فالمكونات الحية هي كل الكائنات الحية الموجودة على الأرض، أي الإنسان، الحيوان والنبات. أما الكائنات غير الحية فهي تتكون من ثلاثة

أغلفة أو محيطات، هي الغلاف اليابس والغلاف الجوي والغلاف المائي، وعلى هذا فان البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية نظام حيوي متكامل لا يمكن له أن يستقيم إلا بتوازنه. [5]

**2- أسباب وعوامل تدهور البيئة:**

يمكن تلخيص أهم أسباب وعوامل التدهور البيئي فيما يلي:[6]

- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية.

- تدني مستويات الأجور والدخول خاصة في الريف مما يدفع السكان إلى الاعتماد بكثافة على الموارد الطبيعية، حيث أن جودة البيئة من السلع الكمالية يقل الطلب عليها بانخفاض الدخل ويزيد بارتفاعه.

- ضعف التوازن الحضاري - الريفي والتخطيط العمراني وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة والمحافظة على نظافتها.

- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى.

- ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الأفراد مع موارد البيئة وعناصرها.

**3- حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة:**

في الحقيقة التنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[7]

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم[9] وبالتالي نستنتج ما يلي: [8]

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

– أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

– أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

– أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية[10].

**معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة[11]**

إن اهم هذه المعايير تكمن في:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشأة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وإن كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

وهناك عدة أسباب تدفع إلى الاهتمام بمسألة الإدارة البيئية في المنشأة وهي[12]:

- التشريعات واللوائح والالتزام بها.
- الضغط الاجتماعي والسمعة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة.
- المنافسة في السوق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.
- الاعتبارات المالية.
- متطلبات سوق التصدير
- أهداف الإدارة البيئية على مستوى الوحدة الإنتاجية :أكد **دراكر** على أن الأهداف في مجال منظمات الأعمال تمكن الإدارة من التحليل والتشخيص والتنبؤ ومتابعة النشاطات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وقد وضع خمسة عناصر حاكمة لصفات الأهداف الفعالة وهي:

- أنها تساعد المنظمة على تحديد المدى الكامل للأعمال التي توجد بها ومن ثم توضيح ذلك وترجمته إلى عدد من القواعد العامة التي تحكم هذه الأعمال.
- إنها تعمل على إيجاد الفرص لاختبار هذه القواعد العامة اختبارا فعليا.
- الأهداف الفعالة تؤدي إلى التنبؤ بالسلوك المتوقع عند تنفيذها.
- الأهداف الفعالة تسير اختبار القرارات خلال مراحل صنعها المختلفة ولا تنتظر حتى يتم مواجهة بفشل هذه القرارات.
- تساعد على تطوير الأداء المستقبلي كنتيجة لتحليل خيرات الماضي.[13]

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية. وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضاً على دور الفرد في المجتمع، لأن الفرد أساس المجتمع.[14]

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية، كما نبه كل دولة إلى أهمية استثمار مواردها. ولو أمعنا النظر، فسوف نكتشف أن الوجه الإنساني يطل من وراء قضايا البيئة وأن منظومة القيم التي يضيفها الإنسان على نفسه وعلى حياته وعلى من يحيطون به من بني البشر، هي التي تجعل من هذه الظواهر الطبيعية قضايا أو مشكلات إنسانية يبذل الإنسان جهودا مضنيا لحلها وينفق من جهده وفكره وطاقاته الإبداعية لكي يبدع حلولا لها، فموضوع البيئة باختصار هو موضوع الحياة على هذا الكوكب، في صورتيها الطبيعية والبشرية فالحياة تقوم على البيئة الطبيعية والاجتماعية، في مقوماتها الذاتية وفى علاقتها الوظيفية بصفة أساسية ذلك أن مستوى العلاقة بين البيئتين، ونوع تلك العلاقة هما اللذان أعطيا للحياة معناها الحضاري. [15]

هذا ويمكن أن تختلف أسباب التدهور البيئي حسب كل دولة، وترتكز هذه الأسباب ساسا على: [16]
السكان، المستوى الفردي المتوسط للاستهلاك وطبيعة التكنولوجيا. فالزيادة في السكان تؤدي إلى زيادة استغلال الموارد واستغلال المساحات وزيادة النفايات. والنمو السكاني يؤدي حتما إلى الزيادة أكثر فأكثر في جوانب التغذية والتدفئة وغيرها من الحاجيات الأخرى، مما يؤدي إلى تناقص هذه الموارد، مع اعتبار أن هذه الموارد الطبيعية تتميز بالندرة، بينما الحاجيات البشرية متزايدة باستمرار. وينتج عن تزايد السكان

عملية التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء والغابات، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الغطاء النباتي والتغيرات المناخية.

والسبب الثاني هو الاستهلاك، أي سلوك الاستهلاك والإنتاج والاستغلال للموارد الطبيعية النادرة (بترول، فحم، غاز،..)، أو الموارد المتجددة (غابات، اسماك،..)، ويرتبط هذا العامل أساسا بالدول الصناعية، هذه البلدان تمثل أقل من **30%** من سكان العالم، وتستهلك نسبة هامة من الموارد البيئية، حيث أن حوالي **70%** من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (**CO2**) مصدرها من البلدان الصناعية.

وتعد سرعة النمو الاقتصادي أحد الأسباب الهامة لمشاكل البيئة، فالنمو الاقتصادي يترتب عنه زيادة الاستهلاك والطلب على الموارد، مما يعجل بنفاذها فضلا عن آثار التلوث الذي يصيب البيئة من جراء زيادة المخلفات الناشئة سواء من زيادة الإنتاج أو زيادة الاستهلاك. [17]

أما عامل التكنولوجيا فيرتبط كذلك بالأساس بالدول الصناعية، فالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساهم بكثرة في إنتاج المركبات والسيارات وشيد المصانع والمعامل، أدى إلى تصاعد النفايات الكيماوية إلى طبقات الجو العليا، فمثلا غاز ثاني أكسيد الكربون الذي انبعث إلى الغلاف الخارجي المحيط بالأرض أدى إلى السخونة، مما نتج عنه مشكلة الارتفاع العالمي لدرجة الحرارة (الاحتباس الحراري)، إلى جانب ما تعرضت له طبقة الأوزون من تآكل وتدمير بفعل تصاعد البخار المحمل بالنفايات الكيماوية وعناصرها، وهي مواد كيماوية مصنعة وغازات بدأت في إتلاف طبقة الأوزون.

ويعتبر قطاع صيانة الأوزون، وقطاع حماية الوسط البحري من التلوث من بين القطاعات الأولية التي اهتمت بها الحكومات وتفطنت لضرورة تبني نظرة احتياطية في مواجهة النشاطات التي قد تؤثر سلبا على البيئة.[18]

فالحفاظ على البيئة من الأخطار التي تهددها هي مسئولية كل من يعيش على الأرض بهدف إعمارها وليس التسبب في تدمير عناصر الحياة فيها. وهذا الهدف لن يتحقق إلا بيد الإنسان ولكن يبدو أنه في طريقه إلى الرفاهية قد تعدى حدوده حتى غدت تصرفاته هي مصدر تلوث البيئة والإضرار بها، فإذا كانت الغاية عبر العصور الماضية هي حماية الإنسان من البيئة المحيطة به من هجمات عناصر الطبيعة جمادا كانت أم حيوانات مفترسة، فإن الوضع الحالي ينذر بأن البيئة هي التي بحاجة إلى حماية من الإنسان. إذا استثنينا بعض الظواهر التي تتم في إطار الطبيعة نفسها وفقا لقوانينها إلا أن قضايا البيئة تدور كلها حول الإنسان فهي من صنعه إما في تعامله مع أخيه الإنسان كالحروب المدمرة أو من سوء التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، أو من سوء استعمال الموارد وما ينتج عنها من تلوث البيئة الطبيعية في البر والبحر والهواء.

إن جميع القضايا البيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسات وممارسات التنمية فلم يعد الإدراك البيئي مسألة رفاهية وشروط لحياة مثلى، بل مسألة حياتية هامة في حياة الإنسان لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للسكان. وهذا الموضوع ليس بجديد على الإنسان وذلك لأن الحفاظ على البيئة كان الشغل الشاغل للإنسان منذ بداية الخليقة ولكن الظاهرة الجديدة هي اكتساب البيئة مسميات لقضايا كانت موجودة بالفعل مثل الإدارة المستدامة للبيئة، التنوع البيولوجي، التصحر، التخلص من النفايات الكيماوية، إعادة تدوير النفايات الصلبة، ارتفاع درجة حرارة الأرض، الطاقة المتجددة، المحميات. [19]

إن نجاح التنمية المستدامة بيئيا يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وأيضا إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية كما يتطلب وجود قانون بيئي رادع والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشئون البيئة ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب، فالوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والتثقيف البيئي يجب أن يتلقاهما الطفل منذ الصغر عن كيفية حب وتقدير البيئة وجمالها والعناية بها والحفاظ على نظافتها وحماية مقوماتها بالإضافة إلى ضرورة إدماج مفهوم التثقيف البيئي ضمن المناهج الدراسية، وهو مفهوم حديث نسبيا وبرز نتيجة تفاعل مفهومي التربية والبيئة وهو اليوم يشكل اتجاها وفكرا وفلسفة.

**4- الإعلام التنموي وعلاقته بالبيئة:**

تزايد اهتمام وسائل الإعلام بموضوع البيئة خلال السنوات الأخيرة غير أن التصدي لهذا الموضوع تميز في معظم الحالات بالغموض فالمعالجات تكون إما عامة جداً تغشاها ضبابية إنشائية وإما محدودة في إطار ضيق مثل حملات النظافة وفي كلتا الحالتين خروج عن المفهوم الأساسي للمسألة. الجبال والأشجار والهواء والماء كلها مهمة جداً وكذلك حملات النظافة لكن موضوع البيئة أكثر شمولاً وتعقيداً [20]، وهنا نستطيع أن نؤكد أن البيئة تعد أكثر محاور التنمية المستدامة ارتباطا بالإعلام، فإذا كان لا يمكن فصل البيئة عن التنمية المستدامة فمن غير المكن أيضاً فصل الإعلام البيئي عن الإعلام التنموي لذلك على الإعلام وضع الشأن البيئي في إطار التنمية المتكاملة. فللإعلام دور مهم لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير بما لهم وما عليهم في هذا المجال، لأن دور المتفرج هنا مدمر وخطير في نفس الوقت، فإذا لم يكن الإنسان هو الضحية في بداية الأمر فلا مناص من أن الضرر سيلحقه آجلا أم عاجلا.

وتشمل أدوات الإعلام البيئي في البرامج التلفزيونية والإذاعية وبرامج الانترنت المحاضرات العامة والندوات...وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث

في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات كجمعيات حماية البيئة والمستهلك.[21]

والجدير بالذكر هنا أن الإعلام في الماضي كان يلعب دورا تقليديا يقتصر فقط على نقل المعلومة أو إبراز القضية أو تغطية الخبر. ولكننا حين نتحدث اليوم عن الإعلام، فإننا نقصد الإعلام بمفهومه الحديث أي الإعلام التنموي باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية من خلال مشاركته في وضع وتنفيذ وتقييم الخطط التنموية وذلك عن طريق ما تمثله وسائل الإعلام من ثقل وما تستطيع أن تقدمه وتقوم بتنفيذه من مبادرات إعلامية وحوارات شعبية من الممكن ليس فقط أن تجذب انتباه أفراد المجتمع، ولكن أيضا تنقل اهتمامات هذا المجتمع إلى صانعي القرار وواضعي خطط التنمية، بحيث يشعر أفراده أنهم مسئولون ومشاركون في المشاريع التنموية، وبالطبع هذا هو أفضل ضمان للتقدم ولاستمرارية العمل الجدي، بالإضافة إلى دور الإعلام في نشر الإدراك والمعرفة وإبداء رأيه المحايد وإبراز التجارب والممارسات الناجحة لخلق رأى عام واع يستطيع أن يتصدى لمختلف المشاكل التنموية، ويسهم في حلها على أسس علمية. فالإعلام التنموي هو إعلام متخصص يخدم قضايا بعينها مثل الإعلام الاقتصادي، الإعلام السياسي، الإعلام الخاص بقضايا تمكين المرأة، الإعلام البيئي وهو أكثر فروع الإعلام التنموي حاجة للإلمام بكل محاور التنمية الأخرى. [22]

هذا وإذا كنا بصدد العمل على إحداث إصلاح بيئي والارتقاء بالمستوى البيئي وتعميق أهداف التوعية البيئية من أجل زرعها في سلوك عامة الناس، فإن هذا يقتضى تعزيز كفاءة الإعلام حتى يتسنى له القيام بهذا الدور على أكمل وجه فليس المطلوب من الصحافي أن يكون عالماً أو خبيراً في شؤون البيئة غير أنه من الضروري أن يلم بموضوعه بما يكفي أن يعينه على تحديد المصادر الصحيحة لجمع المعلومات ومن ثم عرضها وتحليلها وهنا تبرز أهمية التعاون بين الصحافة وخبراء البيئة والمنظمات فالحاجة الأولى هي وجود محررين مختصين بشؤون البيئة وشؤون التنمية أو بالأمرين معاً والحاجة الثانية هي إيجاد قنوات اتصال بين هؤلاء ومصادر المعلومات من خبراء وهيئات حكومية ومنظمات. والسؤال هل تعطي المؤسسة الإعلامية المحرر البيئي في حال وجوده وقتاً كافياً لإعداد موضوعه هذه مسألة أخرى ملحة فإعداد تحقيق دقيق مثلاً يحتاج إلى أيامً وأسابيع من البحث وجمع المعلومات وهذا مالا توفره وسائل الإعلام عادة لمحرريها إذ المطلوب إمداد الصحيفة و الإذاعة بمادة سريعة متواصلة وعلينا أن لا نلوم المحرر الصحفي وحده على التقصير لأن السؤال هل يجد في صحيفته مركز معلومات يزوده بالإحصاءات الدقيقة الحديثة؟[23]

**5- التوصيات والاقتراحات:**

بعد التعرف على أهمية أجهزة الإعلام التنموي في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، وجدنا أن هناك بعض النقائص ارتأينا معالجتها بجملة من الاقتراحات والتوصيات كالآتي: [24]

- **عقد اتفاقية مع الإعلام وذلك من أجل تفعيل الوعي البيئي** وبهذا الصدد يقترح إعداد وإنشاء شراكة مع أجهزة الإعلام المختلفة والعمل على تعزيز قدراتها في توصيل الرسائل المتعلقة بقضايا البيئة واعتبار أجهزة الإعلام أحد أدوات التنمية المستدامة التي تعمل على تحليل تلك القضايا في الحوار العام من أجل التأثير على صانعي السياسات البيئية.

- لابد من تحقيق التغطية الإعلامية الشاملة والمزودة بمهارات وقدرات رجال الإعلام المناسبة من أجل القيام بهذا الدور، بالإضافة إلى ميل العاملين في مجال التنمية للتقليل من أهمية دور الإعلام ضمن شركاء آخرين في تحقيق وتدعيم التنمية المستدامة وبالتالي تحديد مدى المعلومات والمعرفة التي يمكنهم الحصول عليها.

  فإن التغطية الإعلامية تميل في الغالب إلى الاعتماد على التغطيات الخبرية بدلا من التحليل الكامل للقضايا المعنية بالإضافة إلى أن العاملين في مجال التنمية لا ينظرون إلى الإعلام كشريك في التنمية بل يعتبرونه مجرد وسيلة لنشر المعلومات، وبالتالي فغالبا ما يتم تهميش دور الإعلام عند إطلاق مبادرات التنمية.

- فإذا عمل الإعلاميون التنمويون على تعزيز قدرات الإعلام لتقديم تغطية أكثر عمقاً وتحليلاً لقضايا التنمية عامة وقضايا البيئة على وجه الخصوص، يمكننا نشر قضايا أكثر حساسية وطرحها لعامة الشعب، ليستفيد منها ليس فقط المشاهد والمستمع والقارئ، ولكن أيضاً الإعلاميون، ومقدمو البرامج والصحفيون، حيث تزيد من معرفتهم وتأثيرهم على المجتمع بشكل إيجابي.

  وللوصول إلى هدفنا فإننا نقترح في الجزء التالي بعض المقترحات التي تمكننا من تحقيق ما نطمح إليه من خلال إتباع المنهج السابق والذي يعتمد على الشراكة مع الإعلام.

- لابد من إنشاء وتكوين شبكات إعلامية والتي تهدف إلى تكوين شبكات إعلامية تعمل على نشر وتطوير الوعي البيئي على المستوى الوطني والمحلي وحتى الدولي وذلك عن طريق رصد وتبادل المعلومات حول الإدارة البيئية الجيدة وتشجيع تبادل الخبرات والتجارب بين أعضاء الشبكات وتدريب الإعلاميين على استخدام الوسائل التقنية الحديثة كالإنترنت وخلق إطارات إعلامية متميزة ولها القدرة على المشاركة في النشاطات التنموية المختلفة. ضف إلى ذلك تشجيع الإعلاميين البيئيين على إعداد برامج علمية وعملية تحث على حماية البيئة والمحافظة عليها. وتكوين هذه الشبكات يتم من خلال وضع عناصر تحدد معايير اختيار الإعلاميين الذين سوف ينضمون إليها كالخبرة والسن والتنوع في التمثيل الإعلامي.....

- **محاولة تقوية إمكانيات وقدرات أجهزة الإعلام التنموي:** تعتبر وسائل تقوية إمكانيات وقدرات أجهزة الإعلام التنموي من أهم طرق العمل لتنظيم الدورات التدريبية للإعلاميين البيئيين للتعرف

على القضايا والمصطلحات البيئية المختلفة مع التدريب على التحليل المتعمق لتلك القضايا واقتراح الحلول لها. هذا بالإضافة إلى تنظيم المشاورات الإعلامية البيئية التي ترتكز على الحوار كوسيلة للتعلم ونقل المعرفة والتي يحضرها الإعلاميون من جهة والعاملون في مجالات التنمية من جهة أخرى. ولتلك المشاورات ثلاث خصائص رئيسية، هي: الحوار وتركيز الأفكار.....، كما أن الإعلاميين يمكنهم التدخل في الحوار وفي اقتراح الحلول والربط بين الخبراء وصناع السياسات البيئيين مع المواطنين في المناطق المختلفة. ويقتضي ذلك تشجيع الإعلاميين البيئيين على الحضور والمشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية المختلفة المتعلقة بقضايا البيئة وتنظيم المسابقات البيئية. وكل هذه الأنشطة تهدف إلى مساعدة أجهزة الإعلام العربية في التعرف على دوره من خلال طرح والتنبؤ بالمشاكل البيئية.

- **محاولة إبرام اتفاقية تعاون أو تشارك إقليمي ودولي:** الذي يهدف إلى الترابط والتواصل بين الإعلام على المستويين الوطني والمنظمات الدولية لحماية البيئة وذلك من أجل العمل على تبادل الأفكار على المستوى المحلي، كما يجب الربط بين المنظمات من أجل تنسيق جهودها. ويهدف هذا المنهج إلى تشجيع التعاون الإقليمي، من خلال الربط بين أجهزة الإعلام التنموية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على حل قضايا البيئة العالقة، كما سيعمل على التنسيق بين جهود هذه المنظمات ومسئولي اتخاذ القرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل الوصول إلى أفضل النتائج لتنفيذ الإستراتيجيات الإعلامية الخاصة بتفعيل الوعي البيئي.

فدور الإعلام في خلق الوعي البيئي يرتكز أساسا : المستوى الفردي عن طريق تغيير نمط السلوك الفردي وتطبيع عاداته تجاه البيئة والمجتمع، وفى هذا الصدد، تعد برامج التليفزيون والراديو بالإضافة إلى وسائل التقنية الحديثة (الإنترنت) من أكثر الوسائل فاعلية في مخاطبة وتوعية هذا القطاع المستوى الاجتماعي من خلال التأثير على صانعي السياسات ومخاطبتهم مع إبراز قضايا البيئة ومشاكلها والبحث عن الحلول المناسبة لها وتعد الصحف من أكثر الوسائل نجاحا للتأثير على صانعي القرار من أجل العمل على تغيير السياسات، رصد ومراقبة المشاكل البيئية وتقييم للعمل البيئي ككل.

ولا جدال أن وسائل الإعلام المختلفة في المنطقة العربية لعبت ومازالت تلعب دورا هاما في نشر الإدراك والمعرفة لتغيير مفاهيم المجتمع وسلوكياته تجاه قضايا البيئة من خلال المنابر والمنتديات المختلفة ومن خلال قطاعات المجتمع المدني. وفى هذا الصدد، فقد تم تأسيس المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية **AMFED** في عام **1998** بهدف العمل على نشر وتطوير الوعي البيئي والتنموي ورصد وتبادل المعلومات حول وضع البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، كذلك العمل على تأهيل العاملين في مجال الإعلام البيئي والتنموي من خلال استخدام الوسائل التقنية الحديثة، ودعم التعاون مع الهيئات والمنظمات والبرامج العربية والدولية المهتمة بقضايا البيئة والتنمية، بالإضافة إلى العمل على

تنسيق المواقف العربية في اللقاءات والمؤتمرات تجاه قضايا البيئة والتنمية. ويعمل المنتدى من خلال أعضائه من الإعلاميين وجمعيات الإعلام البيئي والتنموي في المنطقة العربية، تضم هذه الجمعيات مجموعة من الإعلاميين المهتمين بخلق رأى عام حول أهمية تحقيق التنمية البيئية المتواصلة.

وخلاصة الأمر، إن البيئة والإعلام هما وجهان لعملة واحدة، فمنذ دخول مشكلات البيئة قاموس التحديات التي يواجهها الإنسان المعاصر، دخلته في وقت واحد مع حقوق الإنسان حتى أصبح حق الإنسان في بيئة نظيفة يساوى حقه في حياة خالية من المرض والفقر...، وحقه في طعام صحي ومسكن نظيف.

ونظرا للتعقيد الشديد الذي طرأ على قضايا البيئة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والصناعي الحالي في المنطقة العربية وخطورة المشاكل البيئية التي تعانى منها، وفي ظل الإرادة السياسية العربية التي تهدف إلى الإصلاح والتحديث، فإن الإعلام العربي ينبغي أن يعطى المحور البيئي أهمية قصوى. فكلما أسهمت أجهزة الإعلام في تأصيل دورها البيئي في المجتمع كان حصاد ذلك مزيد من الحيطة والحذر والوعي الاجتماعي. فالارتقاء بالبيئة وحمايتها أمرا لن يتحقق دون الدعم الكامل والتعاون والشراكة بين جميع قطاعات المجتمع ولا سيما الإعلام.

**الهوامش:**

**1**- مصطفى بابكر، مقالة بعنوان: السياسات البيئية، إصدارات جسر التنمية، العدد الخامس والعشرون، جانفي 2004 .
**http://arab-api.org/develop_1.htm**

2- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث دار الأمل للنشر،2003، ص16-17.

3- مصطفى بابكر، مقالة بعنوان: السياسات البيئية، مرجع سابق.

4- البيئة والتلوث: **www.4eco.com/2004/11/__99.html**

**5- http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P6.htm**

6- بتصرف، مصطفى بابكر، مقالة بعنوان: السياسات البيئية،مرجع سابق.

7- رندة فؤاد: الإعلام التنموي وحماية البيئة،
**/environement/documents/doc13-amfed.doc www.ituarabic.org**

8- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة 2000، ص220.

9- صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص13-14.

10- أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999 ، ص 44-45.

11- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 167،2000

12- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص166-167

13- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص82.

نفس المرجع، ص90.

14- عمار غزالي

http://www.moi.gov.sy/_economicnews.php?filename=2005071701354622

**15 – Philippe bontems et gilles rotillon, économie de l'environnement,édition la découverte et syros, paris,1998,p :08**

**16**- احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص51.

17- مصطفى بابكر، مقالة بعنوان: السياسات البيئية، مرجع سابق.

18- فريدة تكارلي، مبدأ الحيطة في القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2005، ص11.

19- نفس المرجع السابق، 12.

20- عمار غزالي، مرجع سابق.

21- رندة فؤاد:الإعلام التنموي وحماية البيئة، مرجع سابق

22- عمار غزالي، مرجع سابق

23- بتصرف: رندة فؤاد: الإعلام التنموي وحماية البيئة، مرجع سابق.

24- نفس المرجع السابق.

**المراجع:**

**الكتب:**

1- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000

2- أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995

3- أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999

4- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث دار الأمل للنشر،2003 .

5- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

6- صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر،2003 .

7- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة ،2000.

**8- Philippe bontems et gilles rotillon, économie de l'environnement,édition la découverte et syros, paris,1998**

**المجلات والمقالات والمذكرات:**

1- مصطفى بابكر، مقالة بعنوان: السياسات البيئية، إصدارات جسر التنمية، العدد الخامس والعشرون، جانفي 2004

**http://arab-api.org/develop_1.htm**

2- رندة فؤاد: الإعلام التنموي وحماية البيئة،

**/environement/documents/doc13-amfed.docwww.ituarabic.org**

3- عمارغزالي

**http://www.moi.gov.sy/economicnews.php?filename=2005071701354622**

4- فريدة تكارلي، مبدأ الحيطة في القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2005.

**عناوين الكترونية:**

1- البيئة والتلوث: **www.4eco.com/2004/11/__99.html**

**2 - http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P6.htm**